الأمم المتحدة

FCCC/AWGLCA/2011/12

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

Distr.: General
31 August 2011
Arabic
Original: English

الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية

الدورة الرابعة عشرة، الجزء الثالث

مدينة بنما، ١-٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

البند ٣-٢-٢ من جدول الأعمال

إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً التي تتخذها البلدان النامية الأطراف

حلقة العمل الثانية المتعلقة بإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً المبلغ عنها من جانب البلدان النامية الأطراف، والافتراضات التي تقوم عليها هذه الإجراءات، وأي دعم ضروري لتنفيذها، المعقودة عملاً بالفقرة ٥١ من المقرر ١/م أ-١٦

تقرير مقدم من رئيسي حلقة العمل المتشاركين*(١)

أولاً - الولاية

١- طلب مؤتمر الأطراف، بموجب الفقرة ٥١ من مقرره ١/م أ-١٦، إلى الأمانة أن تنظم حلقات عمل لفهم تنوع إجراءات التخفيف التي تبلغ عنها البلدان النامية الأطراف، والافتراضات التي تقوم عليها هذه الإجراءات وأي دعم ضروري لتنفيذها، مشيراً إلى الظروف الوطنية المختلفة وقدرات كل طرف من هذه الأطراف.

* قدمت هذه الوثيقة بعد الموعد المحدد نظراً للمدة القصيرة التي تفصل بين الجزأين الثاني والثالث من الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية.

(١) أعد هذا التقرير الرئيسان المتشاركان تحت مسؤوليتهما، بطلب من الأطراف.

الرجاء إعادة الاستعمال

٢- ونُظمت أولى حلقات العمل المذكورة في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١ في بانكوك بتايلند، بالتزامن مع الجزء الأول من الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية (فريق العمل التعاوني)[٢].

ثانياً - تنظيم حلقة العمل

٣- نُظمت حلقة العمل الثانية في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ في بون بألمانيا، بالتزامن مع الجزء الثاني من دورة فريق العمل التعاوني الرابعة عشرة.

٤- وتَشارك في رئاسة حلقة العمل السيد كريستيان بيلغارد زينغليرسن (الدانمرك) والسيد خوسيه ألبيرتو غاريبالدي فيرنانديز (بيرو). وبعد ملاحظات تمهيدية موجزة أدلى بها الرئيسان المتشاركان، قدم عروضاً تسعة أطراف: ستة أطراف من البلدان النامية وثلاثة أطراف من البلدان المتقدمة. كما قدمت عرضاً منظمة مراقبة واحدة. ونُظمت العروض في أربع جلسات، تلا كلاً منها جلسة أسئلة وأجوبة. ويرد في المرفق جدول أعمال حلقة العمل، بما فيه قائمة مقدمي العروض.

٥- وبعد حلقة العمل، أتيحت كل العروض على موقع الاتفاقية الشبكي[٣]، وأصدر الرئيسان المتشاركان موجزاً غير رسمي. وطلبت الأطراف إلى الرئيسين المتشاركين أن يُعدّا، تحت مسؤوليتهما، تقريراً خطياً عن حلقة العمل.

ثالثاً - موجز المداولات

٦- تناولت حلقة العمل، وفقاً للولاية المسندة إليها، القضايا التالية من خلال عروض الأطراف وما تلاها من جلسات أسئلة وأجوبة:

(أ) تنوع إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً؛

(ب) الافتراضات التي تقوم عليها إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً؛

(ج) الدعم اللازم لتنفيذها.

٧- وأقرت الأطراف بأن البلدان النامية الأطراف تتخذ بالفعل خطوات كبيرة للتصدي لتغير المناخ، وتنفذ طائفة واسعة من التدابير للحد من انبعاثات غازات الدفيئة فيها. وكما حدث في حلقة العمل الأولى، قدمت الأطراف عروضاً ترمي إلى توضيح الافتراضات

(٢) يمكن الاطلاع على التقرير المتعلق بحلقة العمل هذه (FCCC/AWGLCA/2011/8) والعروض على الموقع التالي: <http://unfccc.int/meetings/awg/items/5928.php>.

(٣) <http://unfccc.int/meetings/ad_hoc_working_groups/lca/items/5988.php>.

المتعلقة بما تتبعه من إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً والدعم اللازم لتنفيذها. وأدلى أيضاً طرف لم يقدم بعدُ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً إلى الأمانة بعرض يركز على عملية التخطيط الجارية وطنياً لتحديد ما يخصه من إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً.

٨- وبالإضافة إلى ذلك، تناولت عروض الأطراف وما تلاها من جلسات أسئلة وأجوبة قضايا أخرى شتى تتعلق بالتخطيط لإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً وتنفيذها وشفافيتها، وما يلزمها من دعم وتعاون دولي، وإسهامها في تحقيق هدف الاتفاقية النهائي. وأجرت الأطراف أيضاً مناقشات بشأن الخطوات المقبلة في عملية حلقة العمل وصلاتها بالمفاوضات الرسمية.

٩- وأبرز عدد من الأطراف الأهمية الحاسمة للتعاون الدولي وتقاسم الدروس المستفادة في تلبية احتياجات البلدان النامية الأطراف لبلوغ التنمية المستدامة وفي تحقيق هدف الاتفاقية. وقدمت الأطراف معلومات عن التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف الجاري بالفعل لمساعدة البلدان النامية الأطراف في عملية إعداد إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بها وتنفيذها. وشدد طرف على ضرورة إجراء مزيد من النقاش بين الجهات المانحة والجهات المتلقية لفهم احتياجات البلدان النامية الأطراف من الدعم الذي يسمح بالاستفادة من الإمكانات الكبيرة التي تتيحها إجراءات التخفيف في هذه البلدان. وأضيف أيضاً أن الانتفاع من هذه الإمكانات سيحقق وفورات الحجم، الأمر الذي يخفض تكاليف إجراءات التخفيف في البلدان النامية الأطراف ويسهم في الجهود العالمية المبذولة من أجل التصدي لتزايد حجم الانبعاثات وسد الفجوة في إجراءات الحد من الانبعاثات العالمية.

١٠- وقدم طرف معلومات عن عملية وطنية وُضعت بهدف تحديد إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة به. وشمل ذلك وضع نموذج استخدمته الوزارة المعنية بالتنسيق للحصول من الوزارات ذات الصلة على المعلومات اللازمة لإعداد إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، وذلك من خلال الاتصال بين الوزراء. وتضمنت المعلومات المطلوبة شرحاً لمدى تماشي الإجراءات المحددة مع السياسات القطاعية، ولمحة شاملة عن الخفض الممكن في الانبعاثات، والتكاليف اللازمة، وسبل قياس الإجراءات والإبلاغ عنها والتحقق منها. وأشير إلى أن هذه العملية مفيدة أيضاً في تقييم الفجوات في القدرات ووضع قاعدة للشروع في المناقشات مع المانحين المحتملين.

١١- وذكرت أطراف عدة فائدة اتباع نهج بسيط لعرض المعلومات عن إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، يمكن أن يتخذ شكل نموذج موحد، وأفادت بأن ذلك قد ينطوي على آثار في التسجيل. ومع ذلك، أُقر بأن عناصر مختلفة من المعلومات قد تكون لها صلة بأنواع مختلفة من إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، بسبب تنوع هذه الإجراءات. وذكر طرف أن هناك ثلاثة أنواع أساسية من إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، وعرض مختلف

عناصر المعلومات التي قد تكون ذات أهمية للإبلاغ عنها فيما يتعلق بكل نوع. وأشار طرف آخر إلى صعوبة وضع إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً بسبب عدم وجود معايير موحدة.

١٢- وتحدث طرف عن مبادرته الرامية إلى تصميم نظام وطني دائم لقوائم جرد غازات الدفيئة، وأشار إلى فائدته في عملية تحديد إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً ووضع توقعات بشأن الانبعاثات في المستقبل. وذكر طرف آخر أنه في طور إعداد سيناريوهات مرجعية (سيناريوهات خط الأساس) سيُسترشد بها في وضع إطاره الوطني للقياس والإبلاغ والتحقق. وحُددت الترتيبات القانونية والمؤسسية، بما في ذلك الحاجة إلى الأنظمة الداخلية، باعتبارها عوامل حاسمة في وضع نظم وطنية للقياس والإبلاغ والتحقق. وأشار طرف إلى أنه يعمل على تحديد نظام تجريبي وأن الدعم اللازم قد أُمّن من مصادر التمويل المتعددة الأطراف وغيرها لمساعدته في وضع هذا النظام.

١٣- وذكر طرف أهمية وجود نظم وطنية قوية للقياس والإبلاغ والتحقق من أجل تكوين صورة واضحة عن مستويات الانبعاثات 'الاعتيادية'، وخيارات التخفيف والاحتياجات من الدعم، بغية حشد الدعم والإبلاغ عن المعلومات بشفافية. وأفيد أيضاً بأن وضع ذلك النظام الوطني هو عملية تنطوي على "التعلم بالممارسة" وينبغي الاضطلاع بها بموازاة مع إعداد السياسات الوطنية. وأجرت الأطراف أيضاً مناقشات بشأن محتوى التقارير التحديثية المقدمة كل سنتين، والطرق التي يمكن بها إجراء مشاورات دولية وعملية تحليلية.

ألف - تنوع إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً

١٤- قدمت البلدان النامية الأطراف معلومات عن مجموعة متنوعة من إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، ومنها معلومات عن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية التي يجري في سياقها إعداد وتنفيذ ما يخصها من تلك الإجراءات.

١٥- وشملت المجموعة المتنوعة مما عُرض من إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً: أهدافاً لخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد؛ والانحراف عن مستويات الانبعاثات الاعتيادية؛ وخفض الانبعاثات مقارنة بسنة الأساس؛ وتدابير التخفيف الفردية المتخذة في مجموعة متنوعة من القطاعات، ومنها الطاقة والصناعة واستخدام الأراضي وإعادة استخدام الأراضي والحراجة والنقل والبناء والزراعة وتربية الماشية. وتحدث طرف عن التصدي لحرائق الغابات باعتباره من إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة به. وأضاف أن الانبعاثات الناجمة عن حرائق الغابات تشكل ٨٠ في المائة من مجموع انبعاثاته من غازات الدفيئة وأن هذه المشكلة تزداد سوءاً بتزايد الجفاف في مناخه. وعرض الطرف أيضاً الأنشطة التي تضطلع بها حكومته لمعالجة هذه المشكلة.

١٦- وأُبرزت الحاجة إلى النظر إلى إجراءات التخفيف على نحو شمولي ومتسق واستراتيجي. وقيل إن فعل ذلك سيضمن اتباع نهج منسق في تنفيذ الإجراءات وسيؤدي إلى الانسجام في أنشطة التصدي لتغير المناخ التي يُضطلع بها وطنياً. وأوضحت الأطراف الصلات القائمة بين الأهداف الإنمائية وإجراءات التخفيف وسلمت بأهمية مراعاة تغير المناخ في عمليات التخطيط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وذكرت عدة أطراف أنها بصدد إعداد وتنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بها في سياق استراتيجيات وطنية أوسع للتنمية المستدامة، بهدف الانتقال باقتصاداتها إلى مسار تخفيض انبعاثات الكربون. وأشار طرف إلى أنه بصدد وضع خطة عمله الوطنية في مجال تغير المناخ لتفعيل أنشطة التصدي لتغير المناخ ودمج مراعاته في عملية التخطيط الوطنية وفي الخطط الإنمائية الوطنية في نهاية المطاف. وأفاد طرف بأنه يعمل على وضع مبادرة للنمو الأخضر المقاوم لتغير المناخ، وهو بصدد إنشاء هياكل مؤسسية لا بد منها للتصدي لتغير المناخ بطريقة شاملة.

١٧- وقدمت الأطراف أيضاً معلومات عن مجموعة كبيرة من تدابير وأدوات السياسة العامة الرامية إلى تنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بها وتحقيق أهداف استراتيجياتها للتنمية المستدامة. وتشمل تلك التدابير والأدوات ما يلي: مخططات تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات، مثل شهادات الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة؛ ووضع أدوات مالية وآليات قائمة على السوق؛ واتخاذ الترتيبات المؤسسية ذات الصلة.

١٨- وأبرز بعض الأطراف أيضاً المزايا المشتركة من تنفيذ أنشطة التخفيف. وفيما يلي بعض المزايا المشتركة المذكورة: تحسين الصحة من خلال تحسين نوعية الهواء والماء؛ وإيجاد فرص العمل؛ والإسهام في الحد من الفقر؛ وزيادة الأمن الغذائي؛ والحد من هشاشة الاقتصادات وبناء قدرتها على المقاومة؛ وتحسين ميزان المدفوعات؛ والحفاظ على التنوع الأحيائي.

باء - الافتراضات التي تقوم عليها إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً

١٩- أشار عدد من عروض البلدان النامية الأطراف إلى الافتراضات الأساسية المرتبطة بما لديها من إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً. وشددت عدة أطراف على أهمية تقاسم المعلومات عن الافتراضات والنهج، بما في ذلك ما يتعلق بالأهداف المرتبطة بالممارسات الاعتيادية و"الكثافة".

٢٠- وقدمت بعض الأطراف التي عرضت إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بها في شكل انحراف عن مستويات الانبعاثات الاعتيادية معلومات عن الانبعاثات المتوقعة إلى غاية سنتي ٢٠٢٠ و٢٠٣٠. وفسرت كيفية تحديد مستويات انباعاثاتها الاعتيادية وتقاسمت معلومات عن سنوات الأساس. وذُكر أن كلاً من النهج التنازلي والنهج التصاعدي يُتبعان في حساب مستويات الانبعاثات الاعتيادية. وعُرضت أيضاً التوقعات المتعلقة بنمو انبعاثات غازات الدفيئة حسب القطاع، وأوضحت بعض الأطراف في هذا الصدد أنها حسبت

الانبعاثات المرجعية والاعتيادية على صعيد القطاعات. وقُدمت معلومات أيضاً عن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المستخدمة للوصول إلى مستويات الانبعاثات الاعتيادية.

جيم - الدعم اللازم لتنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً

٢١- ذكرت الأطراف مجموعة من احتياجاتها من الدعم، بما في ذلك الدعم اللازم لبناء القدرات المؤسسية، والدعم التقني والمالي والتكنولوجي للتخطيط لإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً وتنفيذها. وأقرت الأطراف بأن تنوع إجراءات التخفيف واختلاف قدرات البلدان النامية الأطراف يقتضيان توفير طائفة متنوعة من أشكال الدعم للتخطيط لإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً وتنفيذها. وذكر طرف أنه يتوخى الحصول على ذلك الدعم من خلال مزيج من القروض والصناديق والأسهم ومن قطاع التمويل الصغير - وهو قطاع متنام حسبما يقال ويمكن أن يؤدي دوراً في دعم تنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً.

٢٢- وأبرزت بعض الأطراف قيمة تحسين فهم التكلفة المترتبة على تنفيذ ما عُرض من إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، بما في ذلك من خلال المعلومات عن نسبة تلك الإجراءات التي يُتوقع تمويلها محلياً والنسبة التي ستتطلب دعماً دولياً. وأفادت بعض الأطراف بأنها في المراحل الأولية من وضع إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بها، وبذلك فهي لم تحسب بعدُ مستوى الدعم الذي تحتاج إليه، ولا تستطيع من ثم تحديد نسبة تلك الإجراءات التي ستنفذ باستخدام الموارد المحلية والنسبة التي ستتطلب دعماً دولياً. وأضيف أن آليات السوق ستكون ضرورية أيضاً لتوليد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، ولكن لا تُعرف في هذه الحالة كذلك نسبة الموارد التي يمكن تعبئتها من خلال السوق.

٢٣- وأشار طرف إلى الحاجة إلى مراعاة التوازن الإقليمي في توفير الدعم للتخطيط لإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً وتنفيذها. وذكر طرف آخر أنه لما كانت تلك الإجراءات مفهوماً جديداً، فلا يمكن بسهولة توفير قدر كبير من الدعم الدولي لتنفيذها حالياً. وتحدثت بعض الأطراف أيضاً عن التحديات التي تواجهها بعض البلدان النامية الأطراف في الحصول على الدعم المالي والتقني. وأبرزت الأطراف ضرورة تعزيز الهياكل المؤسسية الوطنية، بما في ذلك تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية للتخطيط لإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً وتنفيذها، من أجل مواجهة هذا التحدي. وأشار طرف إلى ضرورة رفع الحواجز أمام تنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً بغية مساعدة البلدان النامية على تجاوز مرحلة الاعتماد على الجهود الذاتية فحسب.

٢٤- وتحدث طرف عن مبادراته التي يوفَّر من خلالها الدعم بالفعل من أجل تنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً في البلدان النامية الأطراف. وأشير إلى أن الدعم يقدَّم أيضاً فيما يتعلق بأنشطة التمكين، مثل إعداد الاستراتيجيات الإنمائية الخفيضة الانبعاثات، ووضع نظام وطني للقياس والإبلاغ والتحقق، وإنشاء آليات السوق.

٢٥- وتحدث طرف أيضاً عن الحاجة إلى آليات جديدة قائمة على السوق لتعزيز الدعم المقدم لتنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً. وأضيف أن من فوائد تلك الآليات توجيه تنفيذ إجراءات التخفيف بطريقة فعالة من حيث التكلفة وتشجيع الاستثمارات الكبرى في مجال المناخ.

٢٦- وأبرز طرف الحاجة إلى بحث العلاقة بين ما يُدعم من إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً ومشاريع آلية التنمية النظيفة من أجل تفادي حساب خفض الانبعاثات مرتين.

دال - الخطوات المقبلة للنهوض بعملية حلقات العمل

٢٧- أقرت الأطراف بفائدة حلقات العمل في تيسير تبادل الآراء بين الأطراف. وذُكر أن عملية حلقات العمل تتيح فضاءً ضرورياً لتعزيز فهم إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً ومناقشة أفضل السبل التي يمكن بها للإطار الدولي المقبل أن يسهم في تنفيذ تلك الإجراءات. وأشارت عدة أطراف إلى ضرورة استمرار هذه العملية، وإمكانية تنظيم حلقات العمل المقبلة تنظيماً مواضيعياً وتركيزها على أمور منها احتياجات البلدان النامية الأطراف من الدعم لتنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بها، وفهم خطوط الأساس، وتوحيد نموذج الإبلاغ لتوفير الدعم المالي. غير أن بعض الأطراف أشارت أيضاً إلى أن ضيق الوقت المتاح لإجراء مفاوضات رسمية في إطار الإعداد لدورة مؤتمر الأطراف السابعة عشرة، يجعل من المهم مراعاة القيود الزمنية وضمان ألا تستغرق حلقات العمل الوقت على حساب المفاوضات الرسمية وأن يكون هناك توازن بين المدة المخصصة لحلقات العمل والمدة المخصصة للمفاوضات الرسمية.

٢٨- وأعربت بعض الأطراف عن الحاجة إلى تشجيع البلدان النامية الأطراف الأخرى على المشاركة في حلقات العمل المقبلة وتقديم معلومات عن إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بها التي أُبلغت بها الأمانة. وأضافت الأطراف أيضاً أنه ينبغي تشجيع البلدان النامية الأطراف التي لم تبلغ الأمانة بعدُ بما اتخذته من إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً على أن تفعل ذلك.

٢٩- وأشير إلى أن بالإمكان زيادة فهم إجراءات التخفيف المعروضة، وذلك من خلال تقديم معلومات إضافية عن إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً. واقترحت الأمانة في هذا الصدد ورقة تقنية.

٣٠- وطلب فريق العمل التعاوني إلى الأمانة أن تعد تقريراً خطياً عن حلقة العمل تحت إشراف رئيسيها، وأن تتيحه في أقرب وقت ممكن بعد انتهاء الجزء الثاني من دورته الرابعة عشرة[٤].

(٤) الوثيقة FCCC/AWGLCA/2011/9، الفقرة ٢٦.

المرفق

جدول أعمال حلقة العمل

١٠/٤٥-١٣/٠٠

افتتاح الدورة

- تنظيم حلقة العمل يعرضه الرئيسان المتشاركان.

الجلسة الأولى

- شيلي؛
- إثيوبيا؛
- تحالف الدول الجزرية الصغيرة؛
- أسئلة وأجوبة.

الجلسة الثانية

- فييت نام؛
- كينيا؛
- الاتحاد الأوروبي؛
- أسئلة وأجوبة.

استراحة

١٣/٠٠-١٨/٠٠

الجلسة الثالثة

- بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)؛
- النرويج؛
- الولايات المتحدة الأمريكية؛
- أسئلة وأجوبة.

الجلسة الرابعة

- المنظمة المشاركة بصفة مراقب: الشبكة الدولية للعمل المناخي؛
- أسئلة وأجوبة.

مناقشة

- إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، والافتراضات التي تقوم عليها وأي دعم ضروري لتنفيذها؛
- الخطوات المقبلة.

ملاحظات ختامية مقدمة من الرئيسين المتشاركين